

## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٧٣

الجمعة ٤ نيسان/أبريل، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٣

السيد أ. أوتيبولا (نيجيريا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس. سيادة الرئيس، نيجيريا تسجل جهود اللجنة الفرعية والفريق العامل المعني بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، الجهود المبذولة من أجل الوصول إلى فهم متفق عليه لتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. ونيجيريا ردت على الاستبيان الذي أرسل إلى الدول حول هذا الموضوع والذي ما زال أساس تناولنا لهذا الموضوع.

وبالنظر إلى أن القانون الجوي يمكن أن يمس أو له علاقة وصلة بمبدأ سيادة الدول، بأنه يمكن لأي دولة أن تطالب بحقوقها بالنسبة لمجالها الجوي فوق أراضيها، فإن الأساس القانوني لقانون الفضاء يستند إلى مبدأ أن الفضاء الخارجي هو إرث مشترك. وثؤمن أنه بإمكاننا أن نجد التفاهم حول هذا الموضوع من أجل تعريف وتحديد الفضاء الخارجي. ونيجيريا ملتزمة والتزمت دائماً بالانضمام إلى كل معاهدات الأمم المتحدة والمصادقة عليها. ونحن نتطلع كي نشهد أفكار جديدة وإبداعية

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة الرابعة والسبعين بعد السبعمئة (٧٧٣؟) للجنة الفرعية القانونية لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. أود أولاً أن أعلمكم ببرنامج العمل لصباح اليوم. سوف نواصل النظر في البند ثمانية(أ)، "تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده"، ونبدأ النظر في البند ثمانية(ب) وهو الخاص بـ "المدار الثابت بالنسبة للأرض طبيعته واستخدامه". وسوف نواصل كذلك ونتناول البند التاسع "مصادر الطاقة النووية"، ونبدأ النظر كذلك في البند العاشر "دراسة واستعراض التطورات المتصلة بمشروع البروتوكول بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة". أود أن أعرف إن كانت لديكم أي أسئلة؟ أو تعليقات على البرنامج المقترح للعمل؟ ما من تعليق، فلنبدأ إذاً بـ "تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده" البند ثمانية(أ)، على القائمة متحدتان، أولاً السيد ممثل نيجيريا الموقر، أعطيه الكلمة.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحاضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحاضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.08-52851 (A)

\* 0852851 \*

استمعنا إليه، ولكنني أرى أن السيد مندوب اليونان يطلب الكلمة كذلك.

**السيد ف. كاسبوغلو** (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس، صباح الخير سيداتي وسادتي. سيادة الرئيس، أود أن أتناول هذا البند بتعليقاتي كي أتقدم بعدد من التعليقات الإضافية مقارنة بما أدليت به بالأمس.

بالنسبة للبند ثمانية(أ)، في عام ١٨٦٥ في باريس في المؤتمر الأول للتلغراف، عدد من الدول، ومنها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، رفضت أنها المشاركة والاستجابة لدعوة نابليون الثالث قائلة بأن الأمر وأن الوقت لم يحن بعد كي ننظم الأنشطة التلغرافية حسب قواعد معينة، وفي حين أنه في عام ١٨٤٥ وضع أول اتفاق ثنائي ما بين ألمانيا، بروسيا وقتها، والنمسا من أجل تنظيم هذا النشاط التلغرافي، أي قبل موعد المؤتمر بعشرين عاماً، وبريطانيا انضمت إلى الاتفاقية الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية بعد تأميم الشركات الخاصة للتلغراف ببضعة أعوام قليلة. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٣٢، أي لدى إنشاء الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. ولكن في ١٩٠٣ البلدان مع إيطاليا، إذن إيطاليا والولايات المتحدة وإيطاليا، كانت الدول التي تصدت لحكومة ألمانيا الإمبريالية التي كانت قد دعت للمؤتمر الأول العالمي لتنظيم الاتصالات اللاسلكية. أذكر هذين المثالين التاريخيين المتناقضين كي أثبت أن مسألة، ترك نشاط فني إلى حد بعيد وكذلك سياسي وخطير، ترك هذا النشاط غير منظم يعتبر مخاطر حقيقية. ولذا في ١٩٠٣ وبعد ذلك في ١٩٠٦ في برلين، عرفنا للمرة الأولى في تاريخ الإنسانية عملية تنظيم حسب قواعد لمجال وهو مجال الاتصالات اللاسلكية وتم ذلك بشكل مثالي، في واقع الأمر. لأن الأسس التي أرسيت في برلين في عام ١٩٠٣ كانت أسس استشرافية، فحتى الآن هناك قواعد في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، هناك قواعد ترجع إلى ذلك التاريخ، أي ١٩٠٦، وما زالت صالحة.

إذاً سيادة الرئيس، بالنسبة لنا رجال القانون والدبلوماسيون، من السهل أن نستخلص العبر من هذه الأمثلة ونرى أن هناك ضرورة بالفعل لوضع تنظيمات وقواعد صارمة بالنسبة لهذا المجال الفضائي، مع احترام تكامله وكذلك أن نقوم بإدارة هذا المجال الفضائي بشكل معقول تماماً وفعال في الآن نفسه، وذلك كي نستخلص المنافع للبشرية جمعاء.

بالنسبة لكيفية تناولنا لهذا الموضوع. وإن عمل الفريق العامل تحت رئاسة الأستاذ فيلو قد حضي بتقديرنا دوماً.

السيد الرئيس، نيجيريا ضمن البلدان النامية التي أطلقت أجساماً في الفضاء الخارجي ولكن ليس لديها ممارسات وطنية من أجل تعريف أو تعيين حدود الفضاء الخارجي، بالنظر إلى المستوى المنخفض لأنشطة الفضاء بالإضافة إلى التطور التكنولوجي البطيء فهناك العديد من البلدان النامية التي يتعين عليها أن تتناول هذه القضية الخاصة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، إلا أنه من الأهمية أن نسجل ممارسات الدول في هذا الشأن، وأن نلتزم بتطبيق صارم للمبادئ الخاصة باستخدام هذا المدار الثابت بالنسبة للأرض إلى حين دخول هذا الأمر ضمن إطار القانون الدولي.

وإن غياب التعريف للفضاء الخارجي أو تعيين حدود هذا الفضاء، لا يجب أن يردع الدول من اتخاذ مسؤولياتها كاملة بالنسبة لاستكشاف سلمي للفضاء الخارجي والإضطلاع بمسؤولياتها وفقاً للمعاهدات والصكوك القائمة.

ونيجيريا تؤمن بأن هذه اللجنة الفرعية سوف تظل دائماً نشطة من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة بشكل عام للجميع. وشكراً سيادة الرئيس.

**الرئيس:** أشكر السيد ممثل نيجيريا الموقر على هذا الإسهام في مناقشاتنا حول المسائل المتعلقة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، لقد استرعت الانتباه إلى الفوارق ما بين قانون الفضاء والقانون الجوي بالنسبة لمبدأ سيادة الدول، وأشرت إلى أن الفضاء هو ملكية مشتركة، وكذلك أكدت على التزام نيجيريا بالانضمام والمصادقة على جميع صكوك الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي.

أما بالنسبة لتعريف الفضاء وتعيين حدوده في حد ذاته، فقد أشرت يا سيدي أنه في غياب اعتماد تعريف محدد فبإمكاننا أن نستند إلى القانون الدولي والأحكام العرفية فيه في تناولنا لهذا الموضوع. وأكدت كذلك يا سيدي على أنه بغض النظر عن غياب هذا التعريف فمن الأهمية أن تضطلع الدول بمسؤولياتها وفقاً للمعاهدات القائمة والقواعد القائمة.

شكراً لك على هذا الإسهام إذاً، ويشرفني أن أعطي الكلمة الآن إلى المتحدث الثاني، ولكن يبدو أنه تنازل عن تناول الكلمة، وبالتالي فإن مكتب نيجيريا أصبح المتحدث الوحيد وقد

الرئيس: شكراً جزيلاً حضرة ممثل اليونان على عرضك الذي بدأته بالأمس، فبمساهمتك اليوم سقت علينا مثالين عن الماضي عن القرن التاسع عشر مثالين عظيمين، وبعد ذلك أبرزت وسوغت إنشاء إدارة دولية تكون من قبيل الإيكاو الفضائية، منظمة الطيران المدني، الإيكاو، أي وكالة فضائية تتولى دور إدارة الفضاء الخارجي. وأبرزت أيضاً ضرورة وفائدة وضع نص تأسيسي لمثل تلك المنظمة المتوخاة وهذا النص يمكن وهذه الوكالة يمكنها أن تحسم كل المسائل التي يمكن أن تناقش هنا الآن.

وبعد ذلك تطرقت إلى موضوع الحطام الفضائي وعرضت علينا إمكانية الأخذ بقرار عن الحطام الفضائي، أو محاولة إشفاق مثل هذا النص بتقرير اللجنة. وأخيراً ساندت مبادرة بلجيكا ودول أخرى انضمت إلى بلجيكا بشأن القمر. شكراً جزيلاً على هذه المساهمة.

والمحدث التالي على قائمتي، أندونيسيا، حضرة ممثل أندونيسيا.

السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، أتناول الكلمة مجدداً فقط لتسجيل أمر، فوفد اندونيسيا يرى أنه لا بد من أن نبت في تعريف وتعيين حدود الفضاء الخارجي على أنه الأساس القانوني المتين لأي دولة في تحديد سيادتها، فعدم وجود مثل هذا التعريف وتعيين الحدود قد يثير ارتباك وعدم يقين في قانون الفضاء الخارجي مما قد يثير خلافات بين الدول. وكذلك فإن تعيين حدود الفضاء الخارجي سيفيد في تلبية شواغل الدول من أجل أمنها القومي، وبذلك فإن هذا القانون الدولي سيغلب على القانون الوطني وسيبديد الشواغل.

إن الأنشطة الفضائية ظلت تقوم كل هذه السنوات بدون وجود تعريف وتعيين حدوده هذا ما قد يدفع به البعض، ولكن وفدنا لا يعترض إنكار مثل ذلك وتفنيده، ولكن نعرف أن عدد الأجسام الفضائية وعدد الدول المشاركة في الأنشطة الفضائية يتزايد، ولكن دول العالم تحتاج إلى شيء من الطمأنينة والضمانات بأن مثل هذه الأنشطة لن تتعدى على إقليمها وعلى صلاحياتها. ولا نمس بالأنشطة الفضائية التي تقوم ولكن تعريفاً واضحاً سيجعل جميع الدول على قدم المساواة أمام القانون الدولي. وإن اتفاقية عام ١٩٤٤ حول الطيران المدني الدولي بمادتها الأولى تقول، أن كل دولة لها سيادة الكاملة على الجو الذي يعلو

هذه هي مقدمتي سيادة الرئيس بالنسبة للبيان الذي أود أن أتقدم به والملاحظات التي أديتها، لأننا في الأمس تحدثنا عن حاجتنا لإدارة، management، أولاً الحطام الفضائي وبعد ذلك حركة المرور في الفضاء، ثالثاً تدمير السواتل. هذه العناصر الثلاثة تسجل صعوبات بالنسبة لعملية مراقبة وإدارة فعالة لهذه الأنشطة الفضائية. في رأيي هناك حاجة ملحة كي نضع على المستوى المؤسسي آلية دولية حكومية معترف بها تُعنى بالمتابعة والإشراف على هذه الأنشطة، وهي كما قلت أنشطة غاية في الخطورة بالنسبة للبشرية وبالنسبة لكوكبنا الأرض.

ما من شك سيادة الرئيس، أيها الزملاء الأعزاء، أننا بحاجة إلى منظمة تشبه منظمة الطيران المدني ولكن تعنى بالفضاء، اليونيسكو منذ حوالي عشرين عاماً، إن لم تخن الذاكرة، أعطتنا نموذجاً ولدنا الإيكاو منظمة الطيران المدني ولدنا كذلك وكالة الطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية. وربما أن هناك إمكانية لتجاوز موضوع الصك الوحيد للأنشطة الفضائية وذلك بمختلف القواعد القانونية أو القواعد التنظيمية الإدارية في الميثاق التأسيسي لتلك المنظمة التي أنشدها.

هذه فكرة ربما علينا أن نستند إليها كنقطة انطلاق جديدة للتفكير في هذا الموضوع، وحيث أنني تحدثت عن الحطام الفضائي، فإنني أعتقد أنه من المهم والمفيد أن ننشر على كافة الدول الأعضاء، وليس فقط منتدى الدول الإحدى عشر. فلقد تحدثنا عن المبادئ التوجيهية ما بين مختلف الوكالات ولكننا هنا نخلط ما بين ذلك وما بين الاجتماع المشترك وما بين الوكالات في الولايات المتحدة وبالتالي فإنني أسمى ذلك منتدى المنظمات الإحدى عشر وهي المنظمات التي تجمعت فيما بينها في جمعية ليست بجمعية حكومية، وعرضت لأنشطتها في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية العلمية والتقنية، وعرض لذلك السيد الزميل من الاتحاد الروسي. وعلينا نحن أن نجد السبيل كي ننشر هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بالحطام الفضائي. هناك إمكانية لإعداد قرار أو حتى خطاب تغطية أو حتى مرفق بتقريرنا يُعنى، وفي هذه الحالة كافة رجال القانون بإمكانهم أن يتناولوا هذه الوثيقة ببحثهم، أي نشير فيها إلى المبادئ التوجيهية الخاصة بالحطام الفضائي.

وفي الختام سيادة الرئيس، أود أن أؤيد مبادرة بلجيكا والدول الأخرى فيما يتعلق بالوثيقة الخاصة باتفاق القمر، اتفاق القمر الذي لم تصادق عليه بعد اليونان، ولكنها على الرغم من ذلك تؤيد هذه المبادرة. شكراً سيادة الرئيس.

الأقل دعونا نجهز أنفسنا بالأدوات اللازمة لإيجاد حل لهذه المشكلة في الفضاء.

وسؤالي هو الآتي، لو كان هناك مركبة فضائية قامت بمثل هذا الفعل، فما الذي سيجري؟ أفليس من الأهم أن يكون لنا اتفاق من هذا القبيل لكي نتجنب مثل هذه الأوضاع التي واجهناها في القطب الشمالي؟ دعونا نبدد أي طوارئ قد تطرأ فجأة بحيث لا نتحسب لها، وإذا نحن فعلاً لا نعرف ما الانعكاسات التي ستترتب على فعل تقوم به مركبة فضائية. إذاً خدمة لمصلحة الجميع وتلبية لتوقعاتها فلا بد من أن نجهز أنفسنا بكل الأدوات اللازمة، وأظن أن الاتفاق حول القمر في هذا الاتجاه سيكون مجدياً جداً. علينا فعلاً أن نتفكر في مثل هذا الحدث الذي ذكرته، ولا بد أن نتفكر فيه في إطار أعمال لجننتنا الفرعية، ولا بد أساساً من أن نحرص على أن لا تثار خلافات بين الدول في المستقبل.

ونحن هنا طبعاً لا نحكم لا ما تقوم به الدول أو على المطالبات التي تقدمها بشأن سيادتها على مناطق معينة، الأهم هو أن يكون هناك يقين قانوني بوجود صك قانوني، ولذا فإن الدول الموقعة على اتفاق القمر تود أن تروج لمثل هذا الصك لكي نتجنب مثل هذه الأوضاع الطارئة في المستقبل. شكراً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثل المكسيك على هذه المساهمة التي أبرز فيها حدثاً وقع مؤخراً في بيئة أخرى وأنت على حق إذ تستمد مما وقع استنتاجاً مفاده أن علينا فعلاً أن نقيم الأدوات الفعلية التي تسمح لنا بتجنب مثل هذه الأوضاع في الفضاء، في أجواء الفضاء، وكذلك طبعاً فيما يتصل بالقمر.

شكراً طلب الكلمة متحدثان، أولاً الاتحاد الروسي ثم حضرة ممثل اليونان.

السيد إ. زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً حضرة الرئيس، لم يكن وفدنا يعترم تناول الكلمة مجدداً بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ولكن أرى من المجدي أن نعلق الآن على ما ذكره لتوه حضرة ممثل المكسيك.

فكما ذكر وفدنا بالأمس، نحن نؤيد رأي عدد من الدول بما فيها المكسيك في استحسان تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وفي هذا المضمار أؤيد رأي ممثل المكسيك، بيد أن المثال الذي ساقه ممثل المكسيك الموقر على أنه مثال يدل على

أراضيها، ولكن المادة ٥٩ من معاهدة الفضاء الخارجي، تقول إن الفضاء الخارجي ليس ملكاً لأي كان بمجرد أنه يدعي السيادة عليه، ونحن لا يمكننا أن نجعل التكنولوجيا في هذا الإطار تملينا علينا الخطوط والحدود في هذا الفضاء الخارجي. إن هناك حدوداً تصل إليها أحياناً الطائرات النفاثة حالياً وهناك حدود يمكن أن تتعدل مع مرور الوقت مع تقدم التكنولوجيا، ولذا فعلى البشرية هنا أن تتدخل وتحاول أن تنظم أنشطتها من خلال قرار قانوني، وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل اندونيسيا على هذه المساهمة في نقاشنا حول هذا البند، أي تعريف وتعيين حدود الفضاء الخارجي. لقد شددت على غياب تعريف وتعيين لحدود الفضاء الخارجي حالياً مما يؤدي لسوء الطالع إلى عدم استقرار في التطورات الحالية للأنشطة الفضائية. كما أنك لفت انتباهنا إلى مبدئين مختلفين يحكمان الفضاء فوق الأرض وهما مبدأ السيادة الحصرية والكاملة، وهو مبدأ مشمول بالصكوك الخاصة بالنظام القانوني للجو ومبدأ حرية الأنشطة الفضائية وطابعها.

وشكراً إذاً على هذا البيان، وكنت آخر متحدث في هذا الصباح، فهل هناك من يطلب الكلمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال؟ لا فيما يبدو، إذن أظن، عفواً، حضرة ممثل المكسيك له الكلمة.

السيد ج. جويزا (المكسيك) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، أود فقط أن أدلي بملاحظة حول هذا البند من باب اختتامه. أظن أن من الأهمية بمكان أن نصوغ ونعزز هذا القانون الخاص بتعيين حدود الفضاء الخارجي، فقبل أشهر قليلة لاحظنا إن إحدى القوى البحرية أرسلت غواصة إلى البحر القطبي الشمالي وغرست علم دولتها لتتمكن من المطالبة بجزء من هذا القطب الشمالي، منطقة القطب الشمالي. وقيل طبعاً، وهذا معروف، أن هناك عدد طائلاً من الموارد في تلك المنطقة. وأظن أن مثل هذا الحدث وهذه الواقعة منقطة النظر، وهذا آثار استغرابنا في الواقع، وأدركنا بالأخص أنه أن الآوان لكي ندق ناقوس الخطر ونتبين انعكاسات مثل هذا الفعل. إذاً دعونا نضع صكوكاً قانونية صكوكاً يُستعان بها لكي نتمكن على أساسها من الحكم على طلبات الدول وتصرفاتها.

هناك مثلاً قانون البحار، وفي هذه الحال فإن جميع الدول، لسوء الحظ، في اتفاقية قانون البحار ليست طرفاً فيها وهذا يعني أن هناك مشاكل سوف تطرأ هنا وهناك، ولكن على

هذا فعلاً ليس من صلاحياتنا حصراً. فهناك قلقٌ شديد، غم لدى البشرية، وحرصٌ على حماية الطبيعة على الأرض أم في الفضاء الخارجي وكذلك على سطح الأرض والأجرام السماوية الأخرى.

والحق يقال، إن تنصيب علم الولايات المتحدة على أرضية القمر عند وصولها هناك للمرة الأولى، لم يعتبر قط عمل غزواً، والغازون هؤلاء [؟يتعذر سماعها؟] كما يسمون، أول من وصلوا إلى أمريكا اللاتينية. أي لم يكن هذا يعتبر غزواً من الولايات المتحدة آنذاك. وأظن أن هذا الفعل المذكور من الاتحاد الروسي لا ينطوي على نفس الأبعاد أيضاً. هذا أمني على الأقل فلو ذاب الجليد في العالم فإن أول منطقة تتأثر بذلك ستكون الاتحاد الروسي تحديداً، وللأسف.

الرئيس: شكراً جزيلاً على كلمتك حضرة ممثل اليونان، وقد أبرزت في بيانك ضرورة مراعاة وعدم نسيان ضرورة حماية البيئة والمسائل الأخرى المتصلة بمثل ذلك. كما أنك في مساهمتك هذه المفصلة طبعاً ذكرت أن على الحكومات أن تحكم فعلاً بدون تأثر بكيانات أخرى هنا.

شكراً جزيلاً إذاً مرة أخرى، وأعطي الكلمة إلى حضرة ممثل المكسيك.

السيد ج. جويوا (المكسيك) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً حضرة الرئيس، وددت فقط أن أدلي بملاحظة سريعة، لقد اقتصر في بياني الأول على سرد مثال، وأنا لست هنا بصدد الحكم على حق مشروع يؤول إلى دولة معينة، ولا أظن أيضاً في قانون البحار. كل ما فعله أنني أسوق مثلاً قائلاً إن مثل هذا الوضع قد يصادفنا أيضاً في الفضاء الخارجي. وبصفتنا دولة طرفاً في اتفاق القمر، فإن هذا من شواغلنا. ولكنني لم أقصد الحكم على أي كان. كل ما فعلته أنني سقت مثلاً ولم يكن مثال افتراضي ولكن مثال واقعي وسردته لكي نتفكر في الموضوع لأنه مدعاة للتفكير.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل المكسيك على هذه المداخلة الجديدة التي بها وضحت وشرحت إسهامك السابق في النقاش. لم يعد هناك أي متحدث على قائمتي حضرات المندوبين، فهل ثمة أي وفد آخر راغب في الحديث الآن حول البند ثمانية(أ) من جدول الأعمال؟ حضرة ممثل بلجيكا.

السيد ج. ف. ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس، في إطار هذا البند

احتمال ظهور خلافات، مثلاً غير موفق في رأينا، ففي إطار تفويض لجنتنا ولايتها نحن لا نناقش تعريف وتعيين حدود الجرف القاري، سواءً في المحيط المتجمد الجنوبي أو القطب الشمالي. ولذلك لا أظن أن من الملائم والموفق أن نشير إلى أفعال أو خطط قد تكون للاتحاد الروسي في هذا الصدد، مع أنني أشرك وأنا على استعداد لمشاركة الأشخاص المعنيين مثل هذه المعلومات ومحتواها خارج هذه القاعة. ربما ممثل المكسيك يستحسن أن يطلع على التعليقات الرسمية التي صدرت عن وزارة الخارجية الروسية بشأن الرحلة التي تمت إلى منطقة القطب الشمالي، وهي رحلة قامت بها بلادنا، فمحتوى تلك المعلومات العلنية مفصل جداً ومن شأنه أن يوفيه بالصورة الكاملة لما جرى. ويسهل الإطلاع على مثل هذه المعلومات بسهولة على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية الروسية.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثل الاتحاد الروسي على هذا البيان وعلى مساهمتك في نقاشنا لهذا الموضوع، وقد شددت فيه على أن موقف الاتحاد الروسي موقفٌ شبيهٌ جداً بما ذكره ممثل المكسيك، بيد أنك قلت أن الموضوع الذي ذكره ممثل المكسيك في حديثه لا يندرج في الواقع في صلاحيات لجنتنا، ولكنك وضحت أنك على استعداد لمشاركة ممثل المكسيك محتوى هذه المعلومات خارج القاعة وبكل سرور.

إذاً شكراً جزيلاً على هذه التوضيحات وهذه المعلومات وأعطي الكلمة إلى حضرة ممثل اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، إن مداخلة زميلنا من المكسيك دفعتني إلى إدراك شيء ألا وهو أننا نتناسى أو ننسى الجانب البيئي من موضوع الفضاء، وأقول ذلك لأنني قرأت في الصحف قبل أشهر أن بعض الدول ترفض المصادقة على اتفاقيات تتصل بحماية البيئة وحفظها، بيئة الأرض، لأن هناك في المناطق القطبية تحديداً بعض الشركات النفطية التي تحكم العالم، لسوء الحظ، وهي تعرف أن هذه المياه المجمدة تحوي في باطنها في القطب الشمالي مناجم نפט هائلة. أنا أفضل أن لا أثق في مثل هذه الشائعات التي يذيعها صحفيون. ولكن لو كان هذا صحيحاً فإن هذا الخبر مروع بالنسبة للبشرية، فذوبان الجليد خاصة في القطب الشمالي، قد يؤدي إلى اختفاء أمستردام ونيويورك بل وحتى ميناء البيريه في اليونان ومرسيليا وهلم جرى. إذاً لا بد للحكومات من أن تحكم فعلاً بحيث لا تقبل حكماً من شركات نفطية، هذا هام جداً حضرة الرئيس، مع أن

إطار ندوة خاصة ورشة عمل خاصة تعقد على هامش دورة لجنتنا الفرعية. شكراً جزيلاً إذاً على مساهمتك هذه، وأعطي الكلمة الآن لحضرة ممثل البرازيل.

**السيد خ. مونسيرات فيلو** (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، بسرعة شديدة سأعرب عن ترحيبنا بالملاحظة التي ذكرها ممثل بلجيكا، ففي إطار أعمال الفريق العامل اقترحنا من جهتنا عدة أمور ومن المقترحات التي تقدمنا بها، اقتراحٌ يشمل عدة مسائل بما في ذلك المسألة التي ذكرها ممثل بلجيكا لتوه، ونعتبر موقفه إيجابياً جداً ونرحب به بارتياح شديد، وشكراً.

**الرئيس:** شكراً للبرازيل على هذا التعليق، تعليقك على البيان المفيد الذي ألقاه ممثل بلجيكا. الكلمة لليونان.

**السيد ف. كاسابوغلو** (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس، طلبت الكلمة لا لشيء سوى لتأييد ما قاله زميلنا من بلجيكا فيما يخص الفكرة التي عرضت يوم أمس في اجتماع الفريق العامل المعني بالبند ثمانية(أ)، تعريف الفضاء الخارجي، ونعتقد أن من المهم الخوض في هذا الأمر. واسمح لي يا سيدي الرئيس أن أسوق مثلاً أو لعله مقالة ماثورة لجان جاك روسو، الكاتب الفرنسي، والذي قال إنما الثمرة للجميع وأما الأرض فهي ليست ملكاً لأحد. شكراً يا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكراً جزيلاً يا سيدي على مساهمتك، وقد قدمت لنا مثلاً أو مقولة ماثورة وأيدت ما قاله ممثل بلجيكا. أعطي الكلمة الآن للولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد م. سيمونوف** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيادة الرئيس، أردت أن أشير بإيجاز إلى أنه قد جرى نقاشٌ بشأن هذا المقترح، مقترح عقد ندوة أو ملتقى في إطار الفريق العامل الخاص بهذا البند من بنود جدول الأعمال وقد خلصنا عصر أمس إلى أنه لا وجود لاتفاق في الآراء بشأن هذا المقترح. شكراً يا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** الشكر لك يا سيدي ممثل الولايات المتحدة الموقر على هذا التوضيح. الكلمة مرة أخرى لممثل بلجيكا الموقر.

**السيد ج. ف. ماينس** (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً يا سيدي الرئيس، معذرة إذا عدت لطلب

ثمانية(أ) أتيحت لنا فرصة سابقة في هذه الدورة أم في دورات فائتة في إطار هذه اللجنة الفرعية القانونية لعرض موقف بلجيكا من هذا الموضوع. وموقفنا لم يتغير تماماً، ولكننا نلاحظ أن هناك مسائل تحتاج بعد إلى نقاش وهناك تساؤلات مطروحة، ونحن ندرك تماماً أننا في حاجة إلى تبديد اللبس عن عدد من المسائل التي قد تثور في مستقبل قريب في إطار تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدود. والفكرة وراء التملي علمياً في هذه المسائل محبذة جداً، وأشكر رئيس الفريق العامل على اقتراحها وبلجيكا يمكنها أن تساهم في مثل هذا التفكير في الموضوع شريطة أن نعترف تماماً بأن الفرصة ستكون سانحة أيضاً عندئذ، لا للدفع بحجج مؤيدة لتعيين حدود الفضاء الخارجي وإنما أيضاً حجج معارضة. سمعت حججاً أولى تفيد أننا في حاجة إلى مثل هذا التعيين لحدود الفضاء الخارجي لأن هناك تساؤلات ستطرح مسائل ستطرح بسبب تطورات التكنولوجيات، وسمعت أيضاً من يقول أننا لسنا بحاجة إلى ذلك حالياً، ولكننا سنضيف مجموعة ثالثة من الحجج قائلاً أن تعيين الحدود هذا قد يثير فعلاً مشاكل جديدة. وإذا أردنا أن نتفكر في الموضوع علمياً فلا بد من أن نكون منفتحي الذهن أمام كل هذه الحجج الثلاثة. وعلى أي حال فإن بلجيكا ستكون مؤيدة لمثل هذا النقاش أياً كان الإطار الذي يدور فيه فنحن سنتوخى المرونة المطلقة فهذه عملية علمية ينبغي أن تتميز عن ما تقوم به اللجنة أو لجانها الفرعية وفرقها العاملة.

إذاً علينا أن نتفكر في كافة جوانب هذه المسألة وسيسعدنا جداً آنذاك أن نساهم في ذلك النقاش، ولست على علم بوجود أي مقترحات في اللجنة الفرعية حول تنظيم ندوة كهذه تكون منفصلة عن دورة اللجنة الفرعية القانونية أم ندوة أخرى تأتي جنباً إلى جنب مع دورات لجنتنا، مثلما حدث هذا العام أو في كل دورة كندوة المركز الأوروبي لقانون الفضاء. على أي حال أظن أن مثل هذا النقاش لا بد أن يتناول كافة جوانب هذه المسألة، لو دار فعلاً.

**الرئيس:** شكراً لممثل بلجيكا على هذه المساهمة التي بها استرعى انتباهنا إلى عدة مسائل جديدة حول تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، ونقدر لك جداً إبرازك جانبيين في هذه المسألة، أضفت إليهما جانباً ثالثاً، إذ قلت أن علينا أن لا نكتفي بمناقشة تعريف هذا الفضاء وتعيين حدوده، وإذاً الجانب الثالث الذي أضفته يتمثل في تبين واستقراء انعكاسات مثل هذا التعريف. كما راقنتي حججك الخاصة بإمكانية مناقشة كل جوانب عملية تعيين حدود الفضاء الخارجي في إطار ندوة نعدها إما في إطار فريقنا العامل تحت رئاسة الأستاذ مونسيرات أم في

الجمعية العامة عن ارتياحها للاتفاق الذي وصلت إليه لجنتنا الفرعية بشأن صفة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه تمثل تقدماً لا يستهان به في هذا الشأن. وباعتبار الاتفاق الذي أقرته اللجنة الفرعية القانونية، الوثيقة A/AC.105/738 الملحق الثالث، والذي اعتبر أحد أهم إنجازات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وإدراجه في مجموعة الصكوك إلى جانب معاهدات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بفضل من اقتراح من الدكتور ماركيزيو من إيطاليا، ذلك يعني اقتضاء التنسيق بما يكفل صيانة مصالح الدول النامية ويبقى البند في جدول الأعمال في فرعين اثنين أحدهما، تعريف المجال الفضاء الخارجي وتعيين حدوده والثاني يخص صفة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بما في ذلك النظر في الوسائل والسبل الكفيلة بضمان استخدامه استخداماً رشيداً منصفاً دونما إغفال دور الاتحاد الدولي للاتصالات. والاتفاق المذكور قد أشار إلى المبدأ الذي يحكم حالياً الوصول إلى نطاقات التردد المختلفة عن تلك المخطط لها وأسس تحديد الأولوية. وهذا المنهج مع موافقة الدور المتقدمة عليه والمناسبة لها فقد يمثل حيفاً بالنسبة للدول النامية التي لا يمكنها الاستفادة من المدار الثابت بالنسبة للأرض. والأحكام التي تسري بشأن نطاق التردد غير المخطط قد سعي من خلالها إلى تذليل هذه الصعوبات ولكنها بالضرورة مرضية جميعها. بالتالي من الضروري تيسير الوصول إلى موارد الطيف والمدار الثابت بالنسبة للأرض بالنسبة للدول النامية، وأن يكون ذلك الوصول منصفاً ما بين الدول التي سبق لها أن دخلت ذلك المدار واستغلته وتلك التي تحاول الوصول إليه.

من ناحية ثانية سيدي الرئيس، فإننا ننظر بعين الارتياح إلى كون الوثيقة أو المؤتمر العالمي الراديوي لسنة ٢٠٠٧ قد قضى على ضرورة بمراجعة المبادئ الرئيسية للمادة الرابعة والأربعين من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، مع مراعاة التوصيات التي صدرت عن اللجنة الفرعية القانونية والواردة ضمن اتفاق الدورة التاسعة والثلاثين. لذلك قرر المؤتمر المذكور على أساس المادة الثانية عشر من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات إجراء دراسات إجرائية لقياس وتحليل تطبيق مدى تلك المبادئ. وذلك يشهد بشكل واضح على علاقة الترابط القائمة بين لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية والاتحاد الدولي للاتصالات وضرورة، ما ذكر عدة مرات في السابق، ضرورة التعاون بشكل أوثق بين الهيئتين. وبالتالي فإنه يحسن مراجعة تعريف الرشد والكفاءة والفعالية والاقتصاد والوصول المنصف والاحتياجات الخاصة بالدول النامية، مراجعة هذه المفاهيم وضبطها حتى نحدد تأثير كل متغير من هذه المتغيرات

الكلمة فقد أردت أن أوضح أمراً، وهو أنني في حديثي السابق تطرقت إلى وجهة إجراء نقاش علمي ولكن لعلني لم أوضح قصدي. نفضل أن لا يكون ذلك النقاش في إطار الفريق العامل التابع لهذه اللجنة الفرعية بل أن يدور هذا النقاش العلمي إما خارج إطار اللجنة الفرعية نفسها أو أثناء الملتقى السنوي الذي ينظم بالاشتراك ما بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لشؤون الفضاء في بداية أعمال دورة اللجنة الفرعية ولكننا لم نقصد البتة أن يدور هذا النقاش العلمي حسب ما اقترحه في البدء رئيس الفريق العامل أن يدور في إطار عمل الفريق العامل أو في إطار مداولات اللجنة الفرعية نفسها.

الرئيس: شكراً جزيلاً يا سيدي ممثل بلجيكا الموقر على هذا الإيضاح، واعدزني إن أسأت ما قصدت في بداية حديثك.

سيداتي سيداتي لم تبق أمامي أي كلمات أخرى للكلمة بشأن هذا البند؟ فهل من وفد يطلب الكلمة بشأن هذا البند ثمانية(٦)؟ هل يصح القول أنه لا وجود لطلبات أخرى للكلمة أو طلبات؟ حسناً.

ننتقل الآن إلى البند التالي في جدول أعمالنا، وهو البند ثمانية(ب) طبيعة المدار أو صفة المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض واستخدامه بما في ذلك السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون المساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات، في قائمة طالبي الكلمة بشأن هذا البند سعادة سفير كولومبيا بالكلمة له.

السيد س. اريفالو إيببيس (كولومبي) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس، بالنسبة إلى كولومبيا فإن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض ينبغي أن يتم على أساس مراعاة أن هذا المدار مورد طبيعي محدود تحد به مخاطر مختلفة مخاطر النضوج أو الاكتظاظ مما يقتضي الاستخدام الرشيد الفعال المقتصد والمنصف، وهو شرط لا بد منه لصيانة مصالح الدول النامية، وذلك على غرار ما ورد في الفقرة التاسعة والتسعين بعد المئة من المادة الرابعة من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات، على غرار ما أقره مؤتمر السفراء المفوضين في مؤتمر الاتحاد في مينيابوليس في سنة ١٩٩٨، والاتفاق الحاصل في الدورة التاسعة والثلاثين في عمل هذه اللجنة بشأن الجوانب المتصلة باستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض والقرار ١٢٢/٥٥ بتاريخ الثامن من كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٠ حيث أعربت

كولومبيا منذ حين بخصوص البند ثمانية(ب) في جدول أعمالنا، لا بد يا سيدي الرئيس من التمييز بين النظامين القانونيين المتباينين، وأعني بذلك النظام القانوني في مستوى الأمم المتحدة والنظام القانوني الساري في مستوى الاتحاد الدولي للاتصالات ITU. فأما النظام الأول فهو يقوم على أساس معاهدة الفضاء، معاهدة ١٩٦٧، وهي بمثابة النص الدستوري ذي الصبغة القانونية السياسية. أما النظام الخاص بالاتحاد الدولي للاتصالات أو منهج ذلك الاتحاد فهو منهجٌ فنيٌ صرفٌ عناده اللوائح التنظيمية التي اعتمدها الاتحاد والمعايير التي حددتها المادة الرابعة والأربعون من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات. يضاف إليها لوائح تنظيم الاتصالات الراديوية قد عالجت الأمر من وجهة النظر الوظيفية ولا مناص من مراعاة تلك القواعد التي سنها الاتحاد الدولي للاتصالات، إذ بدونها يتعذر حسن عمل نظم الاتصالات والأقمار الاصطناعية للاتصالات. لذلك جعلنا مبدأ استغلال المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض في نيروبي سنة ١٩٨٢، جعلناه مرتبطاً باستغلال الترددات الراديوية، فإن نحن لم نحتكم إلى قواعد الفيزياء وعلم الإلكترونيات التي هي في واقع الأمر قواعد الطبيعة، فإن من المستحيل الوصول إلى حسن استغلال النظم الفضائية. وإذ أقول النظم الفضائية فإني لا أقصد نظم الاتصال عن بعد فقط بل إنني أقصد سائر التطبيقات الأخرى لتكنولوجيا الفضاء التي تستخدم المدار الثابت بالنسبة للأرض. والاتحاد الدولي للاتصالات لم يخض قط في أمر النظام القانوني لهذا الحيز من الفضاء الخارجي، والحيز هنا المقصود هو المدار الثابت بالنسبة للأرض.

وفي مينيابوليس سنة ١٩٩٨ خلال مؤتمر السفراء المفوضون الذي أشار إليه السفير من كولومبيا سعينا إلى تحسين نص المادة الثالثة والثلاثين القديمة في اتفاقية نيروبي وذلك باعتبار ما استجد من تقدم تكنولوجيا، إذ أضفنا إليها سائر المدارات الأخرى عدا المدار الثابت بالنسبة للأرض، وبالتالي فإن مبدأ الإنصاف والمعقول والفعالية والاقتصاد، هذه المبادئ التي ورد ذكرها بشأن المدار الثابت بالنسبة للأرض وكذلك مصالح الدول النامية، هذه المبادئ وهذه المصالح محمية كما يرام من خلال تعديل تلك المادة. ولكن فيما يخص الاتصالات عن بعد، أين تكمن المشكلة؟ حدثتكم عن مؤتمر نيروبي ومؤتمر مينيابوليس ومن بين المعايير التي اعتمدت في [يتعذر سماعها؟] المؤتمرين الاعتبار الجغرافية، أي مراعاة الموقع الجغرافي الخاص لبعض الدول. وعندما أعدنا الصيغة المنقحة للمادة الثالثة والثلاثين بل عندما أعدنا نصها الأصلي في نيروبي، بمساعدة صديقي الراحل سفير كولومبيا آنذ، ورئيس وفد الاتحاد السوفيتي سابقاً وهو

على مدى السنوات الأربعين الماضين. كذلك فإن وفدنا قد اقترح للجنة الفرعية والعلمية أن تسهم بهذا الجهد وذلك من خلال أداة مماثلة لأداة تحليل شغل المدار الثابت بالنسبة للأرض.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، فإن كولومبيا تعتقد أن هذا الموضوع حريٌّ بالعناية من قبل اللجنة الفرعية، حتى وإن أعوزنا التقدم في هذا المجال مما يُلقى بالشك على الصفة القانونية أو الطبيعية القانونية لهذه القضية، ونحن ندرك أن هناك علاقة وثيقة بين البندين الفرعيين (أ) و(ب) ضمن البند الثامن، ولقد كنا ذكرنا في مناسبات عدة أن المدار الثابت بالنسبة للأرض له صفاته الخاصة به، وهو جزء لا يتجزأ من المجال الجوي الأرضي. ونحن نعتقد أنه لا بد من مواصلة دراسة هذا الموضوع في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

أضيف أنه قد سرنني ما سمعته من ملاحظات ساقها مندوب اليونان الموقر، بشأن ضرورة توسيع نطاق هذا النوع من التحاليل، لما يسمى بالمدارات القريبة من الأرض. وأقول هذا القول وأجدد شكري له على ملاحظاته السابقة بشأن زيادة تعزيز علاقات التعاون فيما بين لجنتنا الأم وبين الاتحاد الدولي للاتصالات. شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: الشكر الجزيل لك يا سيدي ممثل كولومبيا على بيانك بشأن البند ثمانية(ب)، وهو البند قيد النقاش الآن. في كلمتك لفت أنظارنا إلى صفة المدار الثابت بالنسبة للأرض باعتباره مورداً محدوداً ينبغي أن يُتاح لجميع الدول ولاسيما منها الدول النامية. كما لفت أنظارنا إلى ضرورة ضمان فرص الوصول المنصف إلى كافة الدول إلى هذا المدار، لا سيما باعتبار المصالح المقبلة للدول التي لم يتسنى لها إلى حد الآن الاستفادة من ذلك المدار. كما أكدت على ضرورة توثيق التعاون بين لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، كوبوس، والاتحاد الدولي للاتصالات.

أخيراً فإنك قد دعوتنا إلى الانتباه إلى كون المدار الثابت بالنسبة للأرض ينبغي أن يكون له نظامه الخاص به وإلى المسائل المتصلة بهذا النظام وضرورة دراستها في إطار اللجنة الأم. شكراً جزيلاً على بيانك، والكلمة الآن لممثل اليونان الموقر.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، اسمح لي أن أورد بعض الإضافات على ما تكلم به زميلنا من



اصطناع سواتلها الوطنية وهذه الدول ينبغي أن تضمن شروط الديمومة التكنولوجية والاقتصادية لما ترمع إنشاءه من نظم للأقمار الاصطناعية أو الساتلية الوطنية.

هذا الموضوع، موضوع وارد للتعاون على الصعيد الإقليمي أو الشبه إقليمي، وبالتالي يمكن لدول تجمع بينها نفس المصالح أن تتخذ نفس القمر الاصطناعي أو نفس الساتل. ومن الظواهر المؤسفة التي ظهرت في [؟يتعذر سماعها؟] تصفية الاستعمار، هو أن كل دول كانت تعتمد إلى إنشاء شركتها الوطنية الخاصة بها للطيران، ولم تمضي سنوات إلا وقد حلت الكارثة بكل تلك الشركات أو بجلها. إلى غاية بضع سنوات كان يكفي معرفة قائمة شركات الطيران في أفريقيا لمعرفة الحدود الجغرافية بين البلدان. بالنسبة إلى كل دول العالم التي تستخدم نطاق التردد C، فأنا أود أن أشير إلى أن شركات الهواتف الجواله تريد استغلال هذا النطاق والتي تريد أن تشغل هواتف تعمل بنظم النطاق العريض broadband أو ما يسمى بنظام 4G، أي نظم هواتف الجيل الرابع، وهذا النطاق يستخدم للتطبيق عن بعد والتعليم عن بعد، وما عدا ذلك من خدمات عامة مختلفة هي اليوم مهددة بفعل مصالح شركات الهاتف المعروفة والمعروفة، والتي لا يزيد عددها عن ثلاث شركات أو أربع شركات في عالم الهاتف الجوال. هذه الشركات التي تسوق تلك الهواتف وتلك الأجهزة الشيطانية لمشاهدة مباريات كرة القدم أو ما إلى ذلك. لذلك وجب على الدول توخي الحذر إزاء إعادة توزيع الحصص من الترددات الراديوية في النطاق C. شكراً يا سيدي الرئيس وشكراً للجميع على صبركم.

الرئيس: شكراً جزيلاً لممثل اليونان الموقر، شكراً يا سيدي على هذه المساهمة العميقة القيمة، فأنت والله خير، مشهود له بخبرته في الاتصالات وأعمال الاتحاد الدولي للاتصالات. حدثنا عن ضرورة التمييز بين النظامين القانونيين، بين نظام الأمم المتحدة ونظام الاتحاد الدولي للاتصالات. قدمت لنا تفاصيل عن تاريخ هذه المسألة منذ البدايات، واقترحت أن نهتم بالنطاق C. شكراً جزيلاً يا سيدي على هذه النقاط الدقيقة والواضحة شكراً جزيلاً.

أيها الزملاء الأعزاء ما زال أمامي طلب واحد للكلمة بشأن هذا البند وهو ممثل الإكوادور الموقر تفضل يا سيدي.

السيد إ. جارسيس بوربانو (إكوادور) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً يا سيادة الرئيس، وفد الإكوادور يود

مهندس اتصالات ممتاز أو كان. قلت إننا راعينا الوضع الجغرافي الخاص لبعض الدول كشأن الدول الاستوائية وكذلك دول أو جمهوريات شمالي الاتحاد السوفيتي آنئذ، ولذلك لعدة سنوات لم يكن الاتحاد السوفيتي يتمتع باستغلال المدار الثابت بالنسبة للأرض.

هذه إذناً نبذة تاريخية عن هذا الموضوع، واليوم وبعد آخر توصية، هي مجرد توصية، صدرت عن المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية للاتحاد الدولي للاتصالات في شهري نوفمبر تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية في جنيف، فإن تلك التوصية كانت بمثابة النداء الموجه إلى مكتب الاتصالات الراديوية، الذي يديره وكيل وزير سابق روسي للاتصالات الراديوية ومهندسٌ ممتاز أيضاً [؟يتعذر سماعها؟] أيضاً للاتصالات الراديوية، دعت المكتب إلى إجراء دراسات في المستقبل بشأن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض، مع مراعاة ما تقرره لجننتنا الفرعية. إلا أن الاتحاد الدولي كما سبق وإن قلت لم يتدخل ولم يتدخل البتة في النظام القانوني لهذا الحيز في المجال الفضائي الخارجي سواء تعلق الأمر بالمدار الثابت بالنسبة للأرض أو غيره من المدارات الأخرى.

والمشكلة الكبرى القائمة فيما يخص حماية حقوق الدول النامية ومصالحها هي التالية، بما أنه وللأسف لا يزال نظام برلين الذي أرسى سنة ١٩٠٣، لا يزال قائماً. النظام الذي يعطي الأولوية للأسبق. قلت إذناً باعتبار استمرار سيادة ذلك النظام فإن هناك نوعاً من التملك لبعض المواقع في المدار، المدار الثابت بالنسبة للأرض أو في المدار القريب من الأرض، وتلك النوازع التملكية قد تحرم الدول غير المصنعة، ولا أريد غير المتقدمة، ومن العار علينا أن نتحدث عن دول غير متقدمة بعد أربعين سنة من تصفية الاستعمار، ولكن ليس شأننا الخوض في قرارات مجلس الأمن الاقتصادي. على أية حال قلت إننا قد نحزز قدرنا أكبر من الفعالية إن نحن عمدنا إلى التخطيط لاستغلال المدار الثابت بالنسبة للأرض، هناك ثلاث خطط هي المرافق ٣٠ و٣٠٠ و٣٠٠ب اللاحقة بلائحة الاتصالات الراديوية. تلك الخطط الثلاث توزع المواقع المختلفة لكل دولة من المدار الثابت بالنسبة للأرض والترددات الراديوية المرتبطة بتلك المواقع. ولو أننا عممنا هذا النظام التخطيطي فإنه لن يعود من الوارد الحديث عن الحماية، طبعاً هناك نظام للحماية على أساس ما يسمى بالتنسيق الإلكتروني، ولكن هناك مسألة أخرى أود استرعاء زميلنا من كولومبيا إليها وسائر الزملاء، سواء من الدول الاستوائية أو غيرها جميع الدول التي تفكر أو تخمنها فكرة

ومن الجوانب التي نشدد عليها هي أننا اتفقنا على تعزيز العلاقة والتعاون ما بين الكوبوس والـ ITU على أساس المادة الرابعة من اتفاقية ١٩٩٨ التي تخصص استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض للبلدان النامية وللبلدان التي لديها موقع جغرافي محدد. وهنا للكوبوس صلاحيات وللالاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية صلاحيات كذلك، كل منهما في مجاله، وكذلك بالنسبة لتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده المناقشات الجارية في هذا الشأن، ما من شك سيكون لها أثر على المناقشات التي ستجرى بشأن المدار الثابت بالنسبة للأرض حتى وإن تناولنا هذا الموضوع الثاني من زاوية قانونية خاصة به.

السيد الرئيس، المدار استخدم دائماً بشكل متباين، ووجود الدول النامية فيه محدودة، ووجود الدول التي لديها موقع جغرافي معين منعدمة، وبالتالي علينا أن نسترعي الانتباه إلى إمكانية تشبع هذا المدار، وعلينا بالتالي أن نراعي مصالح وانشغالات كل الدول. ويجب أن نقوم بتناول كل الجوانب الاجتماعية والسياسية والقانونية لهذا الموضوع وأن لا نسعى فقط للحفاظ على مصالح الدول المتقدمة تكنولوجياً ونسعى، أو نتناسى الدول النامية. علينا إذاً أن نبذل كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف الذي ننشده.

إن قواعد الأمم المتحدة القانونية يجب أن تضمن للدول النامية وللدول ذات الموقع الجغرافي المحدد أن تضمن لها الحضور الفعلي وإمكانات إسماع صوتها في هذا الشأن، وأن يكون لها مكان على المدار الثابت بالنسبة للأرض.

في الختام سيادة الرئيس، أود القول أنه من الأهمية أن نذكر هنا أن مسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض مسألة غاية في الأهمية، وعلينا أن نواصل مناقشة هذا الأمر كي نتوصل إلى توافق في الرأي يسمح لنا بالاتفاق حول هذا المصدر الطبيعي المحدود. ووفد الإكوادور يشجع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية كي يشارك في أعمال الكوبوس ولجنتيها الفرعيتين. شكراً.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الإكوادور الموقر على هذا البيان حول البند ثمانية(ب)، وفي بيانك يا سيدي شرحت بالتفصيل لموقف الإكوادور كما فعلت في الأعوام الماضية. وفي بيانك كذلك شرحت وأكدت على عدد من النقاط الأساسية، على سبيل المثال، وضع البلدان النامية حتى الآن التي تستخدم بشكل محدود للغاية منافع استكشاف الفضاء الخارجي وكذلك

أن يعلن أنه يدافع عن حقوق الدول، والمساواة في الحقوق لهذه الدول بموجب ميثاق الدول في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، وهو سبب رئيسي، نقترح وضع قانون دولي للفضاء يستجيب للاحتياجات الملحة للدول التي لم تحقق بعد أهدافها في استخدام تكنولوجيا الفضاء في الأغراض السلمية.

الإكوادور أصبحت عضواً كامل العضوية في الكوبوس منذ أكثر من أربعين عاماً، والهدف كان المشاركة في وضع إطار قانون دولي ملائم يراعي الحقوق المشروعة للدول النامية ومصالح بالإضافة إلى مصالح الدول التي لديها موقع جغرافي محدد، وكل ذلك في إطار مبدأ الإنصاف.

ونود أن نسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى وضع وموقف الإكوادور، فإن موضوع المدار الثابت بالنسبة للأرض، موضوع مكرس في ميثاق ودستور الإكوادور. كلنا يعرف المبادئ التي كرسها في معاهدة عام ١٩٦٧ بمعنى أن الأنشطة الفضائية يجب أن تتم مع مراعاة احتياجات مختلف الدول أياً كان مستوى التنمية بها بالإضافة إلى احترام القواعد المعمول بها في مجال البيانات العلمية ومجال التلوث والمسؤولية الدولية والتعاون الدولي ضمن مجالات أخرى. ومنذ أن انطلقت البشرية في أنشطة فضائية وفي استكشاف الفضاء الخارجي، فإن هذه المنافع لم تكن بهذا الوضوح بالنسبة للبلدان النامية وإمكانية استفادتها منها. ولذا فعلى أن نحل التوازن ما بين الدول التي تستكشف الفضاء وتقاسم المنافع المترتبة على هذا النشاط. وعلينا أن نضع تنظيماً قانونياً يسمح بوصول عادل إلى موارد الفضاء الخارجي.

ونود كذلك القول أن الفريق العامل المعني بتعريف الفضاء الخارجي فريقاً يجب أن يواصل عمليات التحليل التي بدأ فيها، وذلك للتوصل إلى نظام قانوني واحد موحد بالنسبة للأجسام الجوية الفضائية والملاحة الفضائية. ولأن هناك ثغرات في الوقت الراهن في هذا المجال، ثغرات مردها إنعدام وجود أي تعريف للفضاء الخارجي، وننادي إذاً بمواصلة النظر في هذا الموضوع.

وأثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الفرعية القانونية استنتجنا أنه علينا أن نفصل ما بين المسائل الخاصة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده والمسائل الخاصة بالمدار الثابت بالنسبة للأرض. واتفقنا كذلك على أن الفريق العامل لن يجتمع إلا ليناقد المسألة الأولى فقط. وهذا لا يعني على الإطلاق أن مسألة المدار الثابت ليست بنفس الأهمية.

وصول كافة الدول للمدار الثابت بالنسبة للأرض وضرورة احترام مبدأ توزيع المواقع بشكل عادل على هذا المدار. قلت كذلك أن المدار الثابت هو مورد استراتيجي. وبالتالي فعلينا أن نحترم مبدأ الالتزام العادل بالنسبة لكافة الدول في هذا المدار.

ليس على قائمتي أي متحدثين آخرين، أود أن أعرف ما إذا كان وفد من الوفود مازال يرغب في تناول الكلمة حول البند ثمانتية(ب)؟ نعم اندونيسيا.

السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، بالنسبة للمدار الثابت بالنسبة للأرض، نود أن نكرر موقفنا بشأن استخدام هذا المدار. الاستخدام يجب أن يكون حر لكافة الدول ويستند إلى المعاهدات الدولية المختلفة لأن هذا مورد معرض للتشعب.

استمعنا إلى بيانات مفادها أن ما يتم الحصول عليه من بيانات من المدار الثابت توزع على كل الدول الأعضاء، هذا أمر جيد يبعث على الارتياح، ولكن علينا أن نخطو خطوة إلى الأمام ونفتح مجال الوصول إلى المدار لكافة الدول كذلك مع مراعاة مصالح مختلف الدول.

الرئيس: السيد مندوب اندونيسيا، هناك ذبذبات في السماعات إما بسبب هاتف أو بسبب حاسوب.

السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): معذرة سيادة الرئيس، هل أن الأمور تسير على ما يرام الآن؟

الرئيس: نعم تفضل، لم نستمع للأسف للجزء الأخير من بيانك بسبب هذه الذبذبات.

السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً. بالنسبة للمدار الثابت بالنسبة للأرض، نكرر موقفنا بأن استخدام المدار يجب أن يستند إلى المعاهدات المختلفة وأن يكون مفتوحاً لكافة الدول لأنه مورد معرض للتشعب. ولقد استمعنا إلى عدد من البيانات التي مفادها أن المنافع التي يتم الحصول عليها من الأنشطة في المدار الثابت بالنسبة للأرض من جانب الدول المرتادة للفضاء توزع على كل دول الأعضاء، وعلينا الآن أن نخطو خطوة إضافية إلى الأمان أي أن نفتح الوصول إلى المدار إلى كافة الدول على أساس الوصول العادل لكافة الدول مع مراعاة مصالح واهتمامات الدول النامية وكذلك الدول التي لديها

المدار الثابت بالنسبة للأرض، والدول التي لديها موقع جغرافي محدد تستفيد بشكل حتى أقل من البلدان النامية.

أما بالنسبة للخط الفاصل وتعيين حدود الفضاء الخارجي والفضاء الجوي أشرت إلى هذا الموضوع كذلك، وشدت على المشاكل الخاصة بالمدار الثابت بالنسبة للأرض، وأشرت إلى ضرورة تحسين وتوسيع نطاق التعاون ما بين لجنة الكوبوس والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ال-ITU.

وأخيراً أكدت وشدت على أن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض وخاصة من جانب البلدان النامية والبلدان التي لها موقع جغرافي خاص. وأن هذا الموضوع له أهمية بالغة بالنسبة للإكوادور وبالنسبة للبلدان النامية بشكل عام، وبالتالي أشرت إلى الحاجة الملحة للتعاون فيما بين الكوبوس والاتحاد الدولي للاتصالات وكذلك مشاركة الاتحاد الدولي بشكل أكبر في أعمالنا. شكراً.

لدي على القائمة متحدث واحد، السيد ممثل فنزويلا الموقر.

السيدة (الاسم غير مذكور) (فنزويلا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً سيادة الرئيس، وفد فنزويلا يود أن يعبر من جديد عن تأييده لمبدأ حرية الوصول للفضاء الخارجي بالنسبة لكافة الدول وعلى قدم المساواة، ولا يجب أن يكون هناك أي نوع من التمييز على أساس مستوى التقدم التكنولوجي أو الاقتصادي لتلك الدول. وعلينا بالتالي أن ننهض بمبدأ الوصول العادل للمدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدام هذا المدار لأغراض سلمية فحسب، وضرورة الانتفاع بجانب كل الدول بمنافع هذا المدار. ومرة أخرى أشدد على إمكانية الوصول كل الدول لموارد هذا المدار، علينا أن نعرف اليوم أن هناك شراكة وشراكة من جانب عدد من الشركات التجارية بالنسبة لاستخدام هذا المدار الذي هو مصدر محدود. وبالتالي فإننا نلفت الانتباه إلى أن هذا المدار هو مورد استراتيجي كذلك ومورد اجتماعي ومورد تربوي، فبإمكاننا أن نضع المشاريع الطبية أو التربوية أو التعليمية أو حتى مشاريع في مجال الاتصالات. وبالتالي يجب أن تتاح الفرصة لكل الشعوب للاستفادة من هذه البرامج وعلينا أن نقوم بتبادل المعلومات والمعارف بهذا الشأن بشكل عادل ومنصف. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر فنزويلا على هذا الإسهام في مداواتنا حول المدار الثابت بالنسبة للأرض، الذي أشرت فيه إلى ضرورة

فإن وفد فرنسا يود أن نبقى على هذا البند من بنود جدول الأعمال على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. شكراً سيادة الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل فرنسا على إسهامه الذي أعربتم فيه عن تقديركم لتطور التعاون ما بين اللجنة الفرعية العلمية والتقنية ووكالة الطاقة الذرية الدولية وعن ارتياحكم كذلك لعقد اجتماعات مشتركة ما بين الهيئتين وكذلك وجهتم نداءً من أجل الاحتفاظ بهذا البند على جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية القانونية في دورتها القادمة. شكراً جزيلاً.

هل هناك أي وفد آخر يرغب في التعليق على هذا البند؟ لا. بالنسبة إذاً للبند التاسع لم يعد هناك على قائمتي متحدثون، وبالتالي سنستأنف هذا البند في جلسة عصر اليوم.

والآن ننتقل إلى البند العاشر "دراسة واستعراض التطورات المتصلة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة"، وهو بند مطروح على جدول أعمالنا لصباح اليوم.

على القائمة متحدثين، المتحدث الأول هو السيد ممثل إيطاليا.

السيد س. ماركيزيو (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، إن لم يكن لديكم اعتراض سيادة الرئيس، أود أن أقرأ بيان السيد ممثل يونيدروا، هل بإمكانني أن أفعل ذلك؟

الرئيس: معذرة، بطبيعة الحال تفضل بقراءة هذا البيان، ونشرك على إضطلاعك بهذه المهمة. للأسف السيد مندوب يونيدروا لم يتمكن من الحضور ونشرك على قراءة هذا البيان.

السيد س. ماركيزيو (إيطاليا-يونيدروا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أقوم بذلك بصفتي رئيس لجنة الخبراء التابعة ليونيدروا المعنية بمشروع البروتوكول، وهذا البيان أتقدم به باسم السيد [؟ يتعذر سماعها؟] من يونيدروا والبيان هو التالي.

المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص يقدر كل التقدير لمكتب شؤون الفضاء الخارجي على الدعوة التي وجهها إليه

موقع جغرافي معين وخاصة تلك التي ليس لديها إمكانات الوصول إلى المدار الثابت. شكراً.

الرئيس: شكراً للسيد مندوب اندونيسيا على هذا الإسهام الذي أكدت فيه مرة أخرى على موقف بلادك وشددت على أن المدار الثابت بالنسبة للأرض يجب أن يخضع في استخدامه للمعاهدات الدولية ولبدأ الوصول الحر والعادل.

الكلمة مرة أخرى للسيد مندوب اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): السيد الرئيس، أعتذر لكم سيادة الرئيس إن تناولت الكلمة من جديد ولكن عليّ أن أعترف أنني لم أقوم هذه الرغبة. منذ لحظات شاهدنا مثلاً على هذه الكارثة الراديوية الكهربائية لجهاز هاتف أو جهاز حاسوب. فالزميل من اندونيسيا كان يستخدم الحاسوب بصلة هاتفية، ودون أن يعرف تسبب في تشبع بالنسبة لهذا الصلة. وبالتالي علينا أن نكون صامتين تماماً في تناولنا للمدار الثابت بالنسبة للأرض وللترددات فيه.

الرئيس: شكراً للسيد ممثل اليونان الموقر، عليّ فقط أن أحدد أنني وجهت نداءً في بداية هذه الدورة بشأن الهواتف المحمولة كي تغلق هذه الهواتف.

أود أن أعرف الآن ما إذا كان أي وفد يرغب في التعليق على هذا البند؟ لا. في الوقت الراهن إذاً سنتوقف في مناقشتنا للبند ثمانية(ب) وأعتقد أننا انتهينا من مناقشة هذا البند وسوف نواصل النظر في ثمانية(ب) عصر اليوم، إذاً سنواصل النظر في هذا البند.

الآن سننتقل إلى البند التاسع من بنود جدول الأعمال "استعراض المبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي". على القائمة السيد ممثل فرنسا الموقر.

السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيادة الرئيس، وفد فرنسا يعبر عن ارتياحه للاجتماعات المشتركة ما بين اللجنة الفرعية العلمية والتقنية ووكالة الطاقة الذرية، ونشجع على مواصلة العمل والنشاط في هذا المجال في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، أي دراسة موضوع مصادر الطاقة النووية بحيث تتمكن لجنتنا للجنة الفرعية القانونية بعد ذلك، تتمكن من دراسة هذا الموضوع ولذا

وأهم استنتاج تم التوصل إليه في اجتماع نيويورك كان نطاق تطبيق الصك القادم وقد نجم هذا عن بحث الاجتماع ذلك الموضوع المعقد، موضوع المعايير الواجب تطبيقها أو الممكن تطبيقها بغرض تسجيل التنوع الكبيرة من الموجودات الفضائية التي هي حالياً في إطار صلاحيات مشروع البروتوكول الأولي. والصعوبات التي أثارها هذا البحث على الصعيد العملي كانت من الأسباب التي أدت في الاجتماع إلى الاختتام الآتي، أن من المستحسن تضييق نطاق التطبيق، تطبيق البروتوكول، بحيث يتسر استكمال اللمسات الأخيرة الواجب وضعها على البروتوكول نفسه في المستقبل في آنه. واقترح أن أنسب طريقة للوصول إلى هذا الحل، الحد من تطبيق مشروع البروتوكول الأولي وقصر هذا التطبيق على الموجودات الفضائية التي هي من النوع الذي تتفكر فيه وتغطي اتفاقية كيب تاون الخاصة بتمويل هذه الموجودات.

كان هذا اعترافاً لعدم الاستعداد للإسهام في مشروع يوضع كمسودة لتطورات قادمة في تمويل الأنشطة الفضائية التجارية، وهنا استنتج أيضاً أنه يكفي أن يركز البروتوكول أساساً على السائل نفسه الذي مثل في رأي الحاضرين في الاجتماع نحو ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الموجودات المشمولة بالبروتوكول الحالي ونقصد تلك الموجودات التي هي من نوع الموجودات الواجب تمويلها، والتي كان لا بد من التيسير لهذا التمويل لها.

والتطور الثاني الرئيسي الذي نجم عن اجتماع نيويورك وبالأخص الاتفاق الواسع الذي تم التوصل إليه بالنسبة لمدى الجودة التي تمت في العمل الذي تم بين الدورتين كأساس لإعادة عقد اجتماع الخبراء الحكوميين مجدداً، هذا التطور، أقول الثاني، عكس وعي الاجتماع بأنه لا بد من الاتفاق في الرأي قبل الاجتماع في اللجنة مجدداً عن الاستنتاجات الهامة التي توصل إليها اجتماع نيويورك بين توافق الرأي بين الممثلين الحكوميين والأوساط التجارية الدولية والمالية والتأمينية. ومن هذا المنطلق وبعد اجتماع نيويورك فإن اليونيدروا أجرت مشاورات موسعة مع كبار الممثلين الحكوميين وممثلي أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع التجاري الفضائي الدولي وكذلك مع الأوساط المالية وأوساط التأمين لتحديد الطريقة المثلى التي يدفع بها هذا البروتوكول قدماً في مسودته خاصة انطلاقاً من توافق الرأي الواسع الذي طلب به اجتماع نيويورك. وتوافق الرأي الواسع هذا الذي تأتي من هذه المشاورات تم أولاً على أهمية دفع هذه العملية قدماً في آنها على أساس الاستنتاجات المؤقتة التي تم التوصل إليها في نيويورك، وثانياً توافق الرأي أنه من المناسب على هذا

لحضور الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية وذلك كي نعلمكم بالتطورات التي تمت منذ الدورة الأخيرة للجنة الفرعية فيما يخص مشروع بروتوكول اتفاقية كيب تاون، وفي المقام الأول نتمنى لكم كل النجاح في مداولاتكم ويعرب عن أسفه إذ أنه لم يمثل في هذه المناسبة بسبب أسباب صحية نالت من المراقب الذي كان من المفترض أن يمثل المعهد.

يونيدروا يسره أن يعلمكم بأخبار واعدة بالنسبة للتطورات الأخيرة فيما يتعلق بمشروع البروتوكول، في حين أن الاتفاقية الخاصة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة والبروتوكول الخاص المتصل بها ما فتأت تجتذب الأطراف المتعاقبة، إلا أننا كذلك تمكنا من إحراز تقدم ملموس بالنسبة لمشروع البروتوكول. وبالتالي فإن هذه الأخبار الواعدة التي تحدثت عنها والتي ربما تقدمنا بجزء منها في دورتك السابقة فيما يتعلق بالعمل الذي تقرر ما بين الدورات من جانب لجنة الخبراء الحكوميين في دورتها الثانية، هذه المعلومات إذاً تأكدت خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

بالنسبة للتطور الأساسي في هذا المجال، فهو الاجتماع الثاني ما بين قطاع الصناعة والحكومات في التاسع عشر والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠٠٧، في هذه المناسبة حضر عدد من الحكومات المشتركة في لجنة الخبراء الحكومية وكذلك الأوساط، أوساط التأمين والأوساط المالية، وتوصلاً معاً إلى استنتاجات حول عمل أساسي بالنسبة للجنة الخبراء والتعاون مع يونيدروا وذلك على أساس قرارات اتخذت من قبل في اجتماع عقد في لندن في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وتم التوصل إلى هذه الاستنتاجات بعد أن نظر الاجتماع في تقرير أعد حول القواعد التي نحتاج إليها من أجل توسيع نطاق تطبيق اتفاقية المصالح الضمانية في المعدات المنقولة، وذلك فيما يتعلق بالموجودات الفضائية وحقوق المدينين بالإضافة إلى سلسلة متنوعة من الموجودات الفضائية التي نغطيها في إطار مشروع البروتوكول وذلك لأغراض التسجيل هذه الموجودات الفضائية في السجل الدولي، وكذلك من أجل تطبيق كل القواعد التي وضعت في هذا المجال.

وهذه التقارير كانت كنتيجة لمشاورات مكثفة قامت بها أمانة اليونيدروا بمساعدة البروفسور س. جود بوصفه مستشار لأمانة اليونيدروا في لجنة الخبراء الحكوميين وكذلك بحضور حكومات وممثلين عن الأوساط المالية وأوساط التأمين والأوساط التجارية.

العمل بشكل وثيق معهم في اللجنة التوجيهية الجديدة. ومجدداً نأسف جداً لعدم قدرتنا الانضمام إليكم في هذه اللجنة الفرعية القانونية في الدورة الحالية، وأملنا أن يتصحح هذا الوضع المؤسف في العام القادم.

وبذلك ينتهي بيان مراقب يونيدروا حضرة الرئيس أشكركم وأشكر المندوبين الموقرين على حسن صبرهم.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل إيطاليا على تفضله بعرض بيانه مراقب يونيدروا في إطار هذه اللجنة الفرعية، وبصفتك الشخصية أنت كرئيس للفريق الخبراء الحكوميين التابعين ليونيدروا تقدمت بهذا البيان. أظن أن هذه المعلومات أفادتنا جداً لأن المفاوضات والمناقشات في يونيدروا ما زالت قائمة خاصة بهدف تحقيق التعاون الوثيق والتوافق بين ممثلي الحكومات الأكثر اهتماماً والأوساط التجارية والمصارف الضالعة في مثل هذا المشروع. وأظن أن نصل هذا البيان سيكون متاحاً لجميع الوفود وسيتمتعون عليها طبعاً، أو لها أن تقرر ما إذا أرادت الإطلاع عليه للتوصل إلى الاستنتاجات المفصلة منه.

ما زال على قائمتي متحدثان طلبا الكلمة حتى الآن وهما أولاً حضرة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لنا لعرض آراء الولايات المتحدة في عمل المعهد الدولي المعني بتوحيد القانون الخاص أي معهد يونيدروا، وآراءنا في وضع بروتوكول للموجودات الفضائية.

كما سبق وقلنا في السنوات الماضية فإن حكومتنا تساند بشدة الأهداف وراء ما اقترح من بروتوكول للموجودات الفضائية، فمن شأن هذا البروتوكول أن ييسر توسع القطاع التجاري الفضائي كما أنه سيعطي فرصة لتمكين تشكيل أوسع من الدول في كافة المناطق وعلى كافة مستويات التنمية الاقتصادية من الإفادة من هذا التوسع بأن تتوفر لها فرصة أفضل لاقتناء مصالح في معدات فضائية وكذلك اقتناء الخدمات التي تولدها مثل هذه المعدات الفضائية. ومن شأن البروتوكول أن ينجز ذلك بإقامة إطار في سياق اتفاقية كيب تاون للمصالح التمويلية المضمونة التي تستند إلى المعاهدات في الموجودات المستخدمة في الأنشطة التجارية في الفضاء الخارجي. ومثل هذا الإطار سبق واستقر بالنسبة، واتفق عليه، بالنسبة للفضاء الجوي وتم التنسيق له مع كل الحقوق والواجبات الموجودة في إطار المعاهدات المتعددة

الغرض إيجاد طريقة جديدة لابد منها لبناء قدر مطلوب من التوافق في الرأي. ولكن كان هناك أيضاً اتفاقاً على أن الشكل المستخدم في الاجتماعات الفاصلة بين الدورات حتى هذا الحين والذي أثبت جدواه في التوصل إلى استنتاجات مرضية وناجحة لكل من الأوساط الحكومية والصناعية، أي ممثلين الحكومات الرئيسية وممثلي أصحاب المصلحة الكبار والأطراف الفاعلة الكبرى في القطاع التجاري الدولي المشاركين في هذه المداولات على قدم المساواة، اعتبر إذاً أن هذا الشكل المستخدم حتى الآن هو أفضل ضمان لتحقيق توافق الرأي الواسع النطاق المطلوب والقادر على إنجاز هذا الصك وإبقائه على الدوام.

وتبعاً لرؤي انه لا بد من إيجاد هذا الشكل الجديد وضمانه في إطار الأسلوب الجديد المتوخى. وعلى أساس المشاورات فإن اليونيدروا تقدمت باقتراح عرض على الجمعية العامة للدول الأعضاء فيه في الدورة الحادية والستين المعقودة في روما في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لوضع لجنة توجيهية جديدة تحت إشراف يونيدروا يشارك فيها جميع الممثلين الحكوميين وممثلين الأوساط التجارية الدولية والمالية والتأمينية ممن شارك في الاجتماعات الفاصلة بين الدورات حتى ذلك الحين كأعضاء على قدم المساواة، وذلك للتوصل إلى توافق في الرأي واسع النطاق على الاستنتاجات المؤقتة التي تم الوصول إليه في اجتماع نيويورك للسماح ببدء عملية التشاور الحكومية الدولية في وقت مبكر لاستكمال البروتوكول بعد ذلك. وهذا الاقتراح ستعقد عليه الجمعية العامة وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية التي تفضلت بعد ذلك بتوجيه دعوة لعقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المنشأة بين السابع والتاسع من أيار/مايو ٢٠٠٨ في برلين، والدعوات للمشاركة إلى هذا الاجتماع وجهت على هذا الأساس الذي حددته الجمعية العامة إلى كل من الحكومات وممثلي الأوساط التجارية الدولية ممن شاركوا في الاجتماعات الفاصلة بين الدورات حتى ذلك الحين. والغرض الأساسي من اجتماع برلين هذا سيكون أولاً بحث أنواع الحلول الصياغية التحريرية التي ينبغي التفكير فيها كأسلوب لتنفيذ الاستنتاجات المؤقتة التي تم التوصل إليها في نيويورك. وثانياً، الهدف الثاني، التفكير في الأسلوب الأمثل الذي به يُنظم بناء توافق الرأي المطلوب على هذه الاستنتاجات.

ويونيدروا تثمن جداً مساهمة أعضاء اللجنة الأم هنا في الأمم المتحدة، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مساهمتهم في العمل الهام الذي تم بين الدورتين وخاصة هذا العمل الذي أدى إلى نتائج هامة. ونتطلع في يونيدروا إلى

القريب لكي تستأنف المفاوضات الحكومية الدولية بعد ذلك على الموجودات الفضائية في يونيدروا.

وأملنا أن هذه اللجنة ستظل تتيح المساعدة حيث ما اقتضى الأمر ذلك ويسعدنا أن مكتب الشؤون الفضائية في الأمم المتحدة قد شارك كمراقب في مفاوضات يونيدروا. وأملنا أن المشاركة هذه ستظل تفيدينا في إنارتنا بمواقف مختلف الدول الاعضاء وحيث أن العمل الجاري حول هذا الموضوع قائم حالياً فإننا ننظر بعين الرضا في مسألة مواصلة إدراج هذا البند كبند في جدول أعمالنا لمدة عام وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل الولايات المتحدة الذي تحدث في إطار البند العاشر من جدول الأعمال أي بروتوكول الموجودات الفضائية لمعهد يونيدروا، وبذلك أظن أنك بآرائك وأفكارك شددت على أنه من المناسب أن يتم بحث المسودة الأولية لبروتوكول الموجودات الفضائية أن تبقى هذه المسودة على بنود جدول أعمال اللجنة إلى أن تستمر التطورات في هذا المجال. وعلقت أيضاً على الموضوعين الذي نوقشا خلال العام الماضي بمزيد من التفصيل في هذه اللجنة الفرعية، وعرضت موقفك من هاتين المسألتين. وطلبت بزيادة مناقشة هاتين المسألتين.

واقترحت أيضاً مبدأ ألا وهو أن لا يكون هناك تضارب أو عدم تناغم بين بروتوكول يتعلق بالموجودات الفضائية وبين قانون الفضاء الخارجي الذي وضع في الأمم المتحدة. إذاً تطلب أن لا يكون هناك تناقض وتضارب بين هذين النظاميين القانونيين. وطلبت بأن يُذكر هذا صراحة في نص البروتوكول الخاص بالموجودات الفضائية.

وأخيراً علقت أيضاً على مشاركة الدول الأعضاء في هذه اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وكذلك الدول الغير أعضاء في هذه اللجنة، طلبت إذاً في مشاركتهم في مناقشات ومفاوضاتها بالموضوع الهام. وحيث أن العمل جار على قدم وساق حتى الآن على هذا الموضوع فقد طالبت بأن يُنظر بعين الرضى لمواصلة إدراج هذا البند على جدول الأعمال لمدة عام جدول أعمالنا هنا.

شكراً جزيلاً إذاً لممثل الولايات المتحدة الأمريكية وأعطي الكلمة الآن لحضرة ممثل الصين.

السيد ت. جواكيانغ (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكراً حضرة الرئيس، بداية أود أن أشكر مندوب

الأطراف المنطبقة على التجارة في الفضاء الجوي. ونفس هذا التنسيق تم وسيستمر في رأينا بالنسبة لمعاهدة الفضاء الخارجي في عام ١٩٦٧ وغيرها من الصكوك ذات الصلة التي وضعتها اللجنة الأم حتى الآن.

ونرى أن من المناسب أن يتم بحث البروتوكول في مسودته الأولى للموجودات الفضائية وقد بقي هذا على جدول أعمال اللجنة إلى أن يتم الاستعراض المناسب للتطورات في هذا المجال.

ونود أن نعلق على موضوعين أولاً لحظنا من قبل أنه لم يكن هناك من توافق في الرأي على إمكانية أن تكون الأمم المتحدة هي السلطة الإشرافية على السجل الخاص بتمويل المصالح التي تقام بموجب مسودة البروتوكول، ولا نجد أن بحث هذا الموضوع مزيداً في هذا الحين مفيد.

هناك موضوع آخر ألا وهو العلاقة بين شروط هذا البروتوكول وأحكامه والحقوق والواجبات التي للدول في إطار النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي. فمثلما يرى وسبق وقال الأعضاء الآخرون في هذه اللجنة ونحن أيضاً فإن البروتوكول هذا ليس الغرض منه في شكله الحالي أن يؤثر على الحقوق والواجبات التي للدول الأطراف في نظام معاهدات الفضاء الخارجي أو على حقوقها وواجباتها كدول أعضاء في اتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولي الـ ITU، فوفدنا كان قد اقترح أن هذا المبدأ ينبغي أن يكون صريحاً في أي نص يتعلق ببروتوكول من هذا القبيل، اعترافاً منا من أن مسودة بروتوكول يونيدروا هدفها فقط معالجة المسألة المنفصلة ألا وهي القانون الخاص المنطبق على تمويل معاملات أنشطة الفضاء التجارية.

أما بالنسبة لهذه اللجنة الفرعية فإننا نرى أنها وأعضائها لهم الخبرة الثمينة في وضع البروتوكول، وبينما بروتوكول يونيدروا سيتم التفاوض عليه بين أعضاء يونيدروا عبر [يتعذر سماعها؟] يونيدروا، فإننا نلاحظ أن هذه العملية شملت أيضاً أعضاء كثيرين في هذه اللجنة الفرعية ونلاحظ أن ممارسة وينديروا في أن تنظر في الطلبات التي تأتي من دول غير أعضاء فيها لحضور دوراتها هذه وجلساتها.

ونلاحظ أيضاً أن البروتوكول هذا والعمل عليه تم إرجائه إلى أن تستكمل اليونيدروا البروتوكول الثاني الملحق باتفاقية كيب تاون حول المسائل الأخرى ولكننا فهمنا من المناقشات غير الرسمية من المتوقع أن تستأنف في المستقبل

أمامي على القائمة وفدان، أولاً وفد اليابان الموقر الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد (الاسم غير مذكور) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس، وفدنا يشكر حضرة ممثل إيطاليا على المعلومات القيمة التي وافانا بها حول مداوات يونيدروا. وفي الآونة الأخيرة أُطلعت الحكومة الإيطالية من جانب وينديروا معهد توحيد القانون الخاص الدولي، أُطلعت على الوضع الراهن والتطورات القادمة في بروتوكول الموجودات الفضائية الذي سيلحق باتفاقية المصالح الدولية في المعدات المنقولة. وهذه بداية لعملية استكمال هذا البروتوكول.

وعلى أساس النتائج المذكورة لاجتماع نيويورك فإن هذه اللجنة الفرعية ستتمكن من المضي إلى المناقشات الموضوعية والجوهرية. وفدنا تبعاً لذلك يقترح أن تتم دراسة متعمقة خلال الدورة الثامنة والأربعين لهذه اللجنة الفرعية القانونية في عام ٢٠٠٨ لموضوع هذا البروتوكول.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل اليابان على إسهامه في مناقشة هذا البند العاشر من جدول الأعمال. وفي آخر بيانه أعرب عن اهتمام وفد اليابان بزيادة بحث أو تعميق بحث نتائج الاجتماعات الدائرة والمناقشات الدائرة بين الدورتين في يونيدروا مع بحث متعمق لهذا الموضوع مجدداً خلال دورتنا القادمة في اللجنة الفرعية.

والآن الكلمة لحضرة ممثل اليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال أود أن أكرر موقفنا أولاً من موضوع الموضوع المؤسسي، إن جاز التعبير، فنحن ما زلنا على رأينا في أن الأمم المتحدة ليست هي الهيئة المختصة في خدمة مصالح المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى، فالأمم المتحدة لها أهداف سياسية أساساً بل وبشرية ولعل ثمة منظمات أخرى يمكنها بما فيه الكفاية أن تؤدي هذا الدور. ولذا لا داعي إلى أن ننقل على كاهل الزملاء هنا بالحجج التي بها أَدافع عن هذا الموقف.

أما بالنسبة لمضمون ومحتوى هذا البروتوكول، فإننا نقدر جداً ليونيدروا الجهود التي بذلها في هذا الاتجاه، بيد أن هناك علاقة على الأقل مسألة هامة لم يأتنا بشأنها ردٌ مرض، ألا

إيطاليا على بيانه باسم اليونيدروا، ويوافق وفد الصين على اعتماد قواعد وأنظمة تحكم الأنشطة التجارية في الفضاء الخارجي. ونحن نقدر ليونيدروا الجهود المبذولة لإنجاز العمل على بروتوكول الموجودات الفضائية بدون أي إبطاء. وقد سبق وتلقينا الدعوة الموجهة إلينا لحضور مؤتمر برلين في الشهر المقبل. ووفد الصين سيوفد بعض الممثلين إلى ذلك المؤتمر وسنشارك فيه بروح بناءة.

حضرة الرئيس، إن قانون الفضاء الراهن المعمول به قد لعب دوراً هاماً في تنظيم الأنشطة، وهي الأنشطة التي تقوم بها الدول. كما أن ذلك ضَمَنَ حقوق ومصالح الدول في الفضاء الخارجي وأدى إلى تعزيز التعاون في الفضاء الخارجي.

ومن جهة أخرى فبتراكم الممارسات في الفضاء الخارجي يمكننا أن نتبين العيوب والنواقص في قانون الفضاء الراهن، ولذا فإن وضع بروتوكول للموجودات الفضائية محاولة لسد هذه الثغرات والتعويض عن العيوب بدون المساس بالحقوق والمبادئ والأنظمة التي أُرسيت كلها في معاهدات الفضاء الخارجي المعمول بها حالياً. ولذا نظن أن مثل هذا البروتوكول سيكون مثلاً جيداً على القيام بمثل هذا العمل، وسيكون مثال يحتذى به في تعويض عن النواقص كلها الموجودة في نظام القانون وسد ثغراتها. وهذه ممارسة جيدة أيضاً لسد ثغرات أخرى في الجوانب الأخرى من الأنشطة الفضائية.

حضرة الرئيس، نحن نرى أن الأنشطة الفضائية التجارية والخاصة لا بد من أن يكفلها بما فيه الكفاية نظاماً قانونياً معين، والأمم المتحدة أو سائر الهيئات الأخرى المختصة، ينبغي أن تؤدي دوراً مجدداً في هذا المجال، إذ بإمكانها أن تؤدي دوراً عادياً طبيعياً في تنظيم هذه الأنشطة وترتيبها. وشكراً حضرة الرئيس.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل الصين على مساهمته في مناقشة هذا البند المتصل بمشروع المتمثل في وضع بروتوكول للموجودات الفضائية، لقد أخذت علماً بموقفك الذي فيه قدرت ليونيدروا الجهود المبذولة في هذا المجال، وذكرت أيضاً أن دولتك ستكون ممثلة في المناقشات القادمة التي دُعيتكم إلى حضورها في برلين. كما أعربت عن تقديرك لموضوع تنظيم الأنشطة التجارية والخاصة في الفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً إذاً.



القضاة الوطنيين بشأن الفضاء وما يساورك من شكوك بهذا الصدد. كما أعربت فكرة أراها هامة فيما يخص الخدمة أو الخدمات العامة، أعود فأقول إن الغاية من نقاشنا اليوم هي التعريف بما استجد من أمور في يونيدروا مع إقرارنا بأن يونيدروا هو المسؤول عن هذا العمل ولا يسعنا إلا أن نتابع ما يستجد من أمور وما يحصل من تقدم في هذا الصدد الكلمة. الآن لمثل بلجيكا الموقر.

شكراً سيدي الرئيس، لن أطيل عليكم لاسيما وأني أؤيد تماماً ما قال زميلي وصديقي ممثل اليونان الموقر. بلجيكا كانت باستمرار تعرب عن استحسانها لمبادرة يونيدروا دون أن يعني ذلك بالضرورة الالتزام بالنظام الذي سيتم إرسائه بخصوص الموجودات الفضائية، فذاك شأنٌ آخر. لقد سمعنا وفود عديدة تعرب عن رغبتها في إبقاء هذا البند مدرجاً في جدول أعمال اللجنة الفرعية، ولا مانع عندنا من ذلك، ولكن تذكرتك قد جاءت في حينها باعتقادنا فالمطلوب منا هنا هو أن نستطلع ما يجري من نشاط ومن عمل بشأن مسودة هذا البروتوكول في يونيدروا، إلا أننا سمعنا وفوداً تطرقت إلى مسائل هي مسائل جوهرية نراها أخرى بأن تخص يونيدروا من أن تكون من مشمولاتنا نحن أو من مشمولات اللجنة الأم.

وبالتالي فإن بلجيكا، وهي عضو في يونيدروا، فإذا ما شاءت أن تبدي آراءها بشأن مسودة البروتوكول فحسبها أن تبدي تلك الآراء في إطار يونيدروا، وأعتقد أن هذا الموضوع قد طُرح في اللجنة الفرعية القانونية لمعرفة مدى تطابق فيما بين المسودة الأولى التي تمت صياغتها وبين قانون الفضاء، وقد كنا أجبنا على هذا السؤال. وما يحصل معرفته الآن في نظري، هو ما إذا كان المسودة أو المشروع الجديد للنص يستوجب طرح مسألة المطابقة هذه مع قانون الفضاء أم لا، ولست أرى ما يوجب اختلاف الجواب على هذا السؤال عما كان عليه جواب سؤالي في المرة الأولى. إلا أننا نرى أن من الواجب الفصل بين الأعمال التي تجري في الهيئتين أو المنظمات أو الدوليتين.

أخيراً أود أن أعلق على ما قاله زميلنا من الولايات المتحدة بشأن ما عسى أن يكون من دور إشرافي أو رقابي للأمم المتحدة وبالتحديد لمكتب شؤون الفضاء الخارجي تعلمون أن بلجيكا احترازاتها على هذا المقترح وقد سجلنا بارتياح ما قاله زميلنا من الولايات المتحدة بشأن طرح هذا الموضوع جانب من مداوات اللجنة الفرعية القانونية.

وهو مسألة اختصاص الاختصاص، الاختصاص في تنفيذ حكم وطني حكم صادر عن محكمة وطنية تنفيذه وتطبيقه على الفضاء. إذاً هذا سؤال هام لا بد من حله والرد عليه بأحكام البروتوكول طبعاً، فالفضاء حضرة الرئيس، لا يمكن أن يخضع لأي نشاط تقوم به دول، فالدول تتصرف في الفضاء باسم المجتمع الدولي بوكالة من المجتمع الدولي لو جاز التعبير. إذاً سأحدث هنا عن طلب دولي عام وإنما عن خدمة دولية عامة حتى. إذاً من مسؤولية الدول، أو الدول التي تتحمل مسؤولية تشغيل النظم الفضائية سواءً كانت ساتيلية أو غير ذلك، فمن خلال نظام التراخيص التي تُصدر يمكن الدول التصرف، بل ويمكنها ضمان بقاء الشركات الخاصة التي تقوم بأنشطة في الفضاء، ضمان بقائها اقتصادياً. ولو طرأت مشاكل اقتصادية أو حدث إفلاس أو تقصير أو مشاكل أخرى كما هو الحال في الولايات المتحدة بالنسبة لمشكلة الرهون العقارية وإفلاس المصارف نتيجة لذلك وقد كانت هذه ضربة قاضية بالاقتصاد الأمريكي.

إذاً لما نتصرف في الفضاء بدون أساس وبدون حماية، إذاً لا بد من إيجاد طريقة لحماية هذه المصارف الاقتصادية لا بتدخل القطاع الخاص في القطاع العام في الفضاء فما لم يكن هناك يقين بأن قواعد الفضاء الخارجي والقانون الدولي للفضاء الخارجي لن يتأثر، فعندئذ سنقبل بتنظيم أمن الأموال، أمن الأموال التي تستثمر هنا، فهذا تمويل من صناعة الملاحة الجوية والفضائية لهذه المصالح. إذاً صناعة الطائرات هذه ينبغي أن تحظى أيضاً بحماية من مصارفها أو حتى من الدول بالنسبة لتعميق مقترحات يونيدروا فلا أظن أن هذا من اختصاص لجننتنا الفرعية القانونية، فجل ما يمكننا أن نفعله هو أن نُطلع على تطور المفاوضات وتطور هذه الدراسة، لا أن نتدخل نحن ونحاول التعمق في مضمون مسودة البروتوكول الخاص بالموجودات الفضائية.

هذا موقفنا حضرة الرئيس، ونرى أن بإمكاننا المساهمة في اجتماع برلين الذي أتوخاه فعلاً، لقد مضت سنوات طويلة على عدم اجتماع الخبراء الحكوميين فيما بينهم. وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل اليونان وذلك على مساهمته في البند العاشر من جدول أعمالنا. كررت على مسامعنا موقف وفد اليونان بشأن هذا الموضوع على النحو الذي كنت بينته في الدورات السابقة للجنة الفرعية، حيثما ناقشنا هذا الموضوع. مع ذلك فإنك أعربت عن تقديرك لجهود يونيدروا المتصلة واستعرضت عدداً من الأفكار منها مسألة اختصاص

الرئيس: شكراً جزيلاً لممثل بلجيكا الموقر، أجل لقد طُرحت هذه المسألة المؤسسية جانباً في الوقت الراهن على الأقل. أما عن نتائج المشاورات والجهود الجارية في إطار يونيدروا فإننا سنسعى للاستطلاع عما يستجد منها أو بشأنها، وسنتدخل إذا ما اقتضى الأمر ذلك لإبداء وجهة نظر لجنتنا الفرعية واللجنة الأم التي تنتسب إليها.

لم تبق أمامي أي طلبات أخرى للكلمة بشأن هذا البند، البند الخاص بعمل يونيدروا، هل من طلبات أخرى من الوفود بهذا الصدد؟ كلا، لا أرى طلبات للكلمة.

إذاً سيداتي سادتي يمكننا الآن أن نرجئ النقاش أو مواصلة النقاش بشأن هذا البند على أن نعود إليه عصر هذا اليوم.

أيها الزملاء الأعزاء أود تذكيركم ببرنامج عملنا لعصر اليوم. نجتمع في الساعة الثالثة تماماً ونواصل آنئذ في البند ثمانية(أ) في جدول الأعمال، "تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده"، والبند ثمانية(ب) "صفة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه"، ثم نواصل ونأمل أن نتم النظر في البند التاسع "مصادر القدرة النووية"، كما نواصل النظر في البند العاشر "بحث المستجدات بخصوص مسودة البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية اللاحق بالاتفاقية الخاصة بالمعدات المنقولة". كما ننظر في البند الحادي عشر "تعزيز القدرات بخصوص قانون الفضاء"، وإذا ما سمح الوقت بذلك فإن الفريق العامل المعني بحالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس وتطبيقها سيعقد جلسته الخامسة في إثر جلستنا العامة.

كما أود أن أذكر المندوبين الكرام أن الأمانة قد وزعت منذ فترة قائمة مؤقتة للمشاركين تحت عنوان CRB.2، وأرجو من الوفود الكريمة أن توافي الأمانة متى أمكن ذلك ووجب بأي تصويبات على تلك القائمة وألا يتجاوز ذلك أجل الاثنين، السابع من نيسان/أبريل الحالي، هل من أسئلة أو استفسارات بشأن هذا البرنامج المقترح؟ كلا.

إذاً أرفع الجلسة ونعود للاجتماع للجلسة الثالثة من عصر اليوم.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٢/٣٩